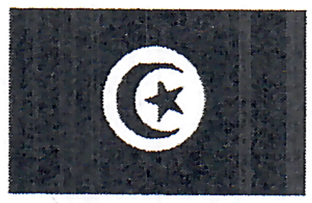

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة
مصالح الاعلام والاتصال

حصيلة 100 يوم من عمل حكومة الوضوح وإعادة الثقة

إدارة ازمة الكورونا والاستعداد لمرحلة الإنقاذ الاقتصادي

(ملف صحفي)

[redacted]

معركة الكورونا خلقت في وقت وجيز لحمة
بين أعضاء الحكومة وإلتزام شعبي من حولها
ونحن نمد أيدينا لكل من يتقاسم معنا رؤيتنا
وارادتنا للنهوض ببلادنا

(رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ
خطاب يوم 20 ماي 2020)

تبرز حصيلة النتائج النهائية المسجلة على مستوى الإصابات وانتشار العدوى وعدد الوفيات أنّ تونس أحرزت نجاحا نوعيا وملموسا في إدارة أزمة جائحة «كورونا» (كوفيد 19-)، وذلك مقارنة بالوضع والنتائج المسجلة تقريبا في جميع البلدان التي اكتسحها الفيروس .

ولقد وجدت الحكومة نفسها في مواجهة مباشرة مع أيام قليلة بعد تسلّمها السلطة يوم 27 فيفري 2020 حيث تمكنت من التعامل مع الظرف الصحي الطارئ وحسن إدارة المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد وذلك بفضل حسن أداء المرفق العمومي والإدارة التونسية التي واصلت عملها وسط ضغوطات كبيرة وخاصة الأداء الجيد الذي قدمته المنظومة الصحية من إطارات طبية وشبه طبية بالإضافة الى المجهودات الجسيمة للمؤسستين الأمنية والعسكرية .

فمجابهة انتشار فيروس كورونا المستجد كان أبرز المحاور التي عملت عليها الحكومة خلال فترة المئة يوم الأولى من عملها، حيث خصص 16 مجلسا وزاريا مضيقا، من بين 21 مجلسا انعقد منذ التصويت على الحكومة في 27 فيفري 2020، للتصدي لفيروس كورونا المستجد وللحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الفئات والقطاعات .

واعتمدت الحكومة في إدارتها للأزمة على معطيات واقعية وسايرت مستجدات تطوّر الجائحة داخليا وخارجيا، واستندت إلى آراء ومقترحات ذوي الاختصاص وأهل الخبرة في مجالات الصحة والتشريع والأمن والاقتصاد وغيرها من المجالات مما مكّن من توفير قاعدة بيانات موضوعية ودقيقة ساعدت في اتخاذ تدابير وقائية صحية واجرائية تشريعية ارتكزت جميعها على أسس علمية وواقعية .

وقد حققت تونس انتصارا نوعيا بالتصدي للجائحة والخروج منها بأخف الأضرار، وهو نجاح ليس فقط داخلي وإنما إقليمي ودولي مقارنة بمجمل أقطار العالم حتى تلك التي تحتكم على إمكانيات بشرية ولوجستية ومستلزمات طبية ضخمة ومتطورة وهو أمر تكشفه المعطيات والأرقام المرصودة .

وكان للشعب التونسي دور في مقاومة الجائحة من خلال الالتزام بقواعد الحماية والتوقي عبر التقيد بما جاء في القرارات والأوامر الحكومية والمراسيم والحرص على تطبيقها خلال كافة مراحل الحجر الصحي الشامل والحجر الصحي الموجه .

وقد أنيط في كافة مراحل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجابهة كورونا مهمّات حيوية وكبرى إلى هياكل مختصة ولجان علمية تتمثل بالخصوص في الهيئة الوطنية لمجابهة كورونا واللجنة العلمية لمجابهة كورونا وذلك في علاقة بالمرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة حيث اضطلعت مختلف هذه الهياكل واللجان بتقييم الوضع الوبائي ورصد مستوى تطوره وانتشاره وتدارس التدابير والإجراءات المطلوبة في كل مرحلة من مراحل الحجر الصحي .

وقد شرعت الحكومة في البداية ومنذ رصد أول إصابة بالفيروس يوم 2 مارس 2020، لمواطن تونسي عائد من إيطاليا أصيل ولاية قفصة في اتخاذ التدابير الوقائية قبل أن يتم التدرّج في اتخاذ الإجراءات حسب تطور انتشار الجائحة وتداعياتها حيث أقرّت الحكومة جملة من الإجراءات الشاملة ذات طابع اجتماعي واقتصادي .

وتمّ تنفيذ كافة مقرّرات الاجتماعات الدورية لمجلس الأمن القومي ومتابعة الوضع الأمني في كل مناطق وجهات وأحياء الجمهورية ورصد ومراقبة تطبيق الإجراءات الحكومية لإنجاح أهداف الحجر الصحي في كل مراحله .

وتقدّمت الحكومة بطلب تفويض إلى مجلس نواب الشعب يسمح لها بإصدار المراسيم لمدة شهرين يهدف إلى مجابهة تداعيات انتشار الفيروس ليبلغ عددها 34 مرسوما .

وقد تم إيلاء العناية و التفاعل مع مقترحات كل الأطراف من منظمات وهيئات وجمعيات وخبراء ومختصين وممثلين عن المجتمع المدني لتعزيز سياسة الحكومة في التعاطي مع هذا الوباء .

وحرصا على متابعة الوضع الوبائي عن قرب ومعاينة الالتزام بإجراءات السلامة والتوقي أدّى رئيس الحكومة عددا من الزيارات الميدانية شملت بالخصوص المستشفى الجامعي الهادي شاكر يوم 27 مارس 2020 وزيارة سوق الجملة ببئر القصعة يوم 7 ماي 2020ومقر الصيدلية المركزية إلى جانب زيارة إلى قسم المساعدة الطبية الاستعجالية للشمال الشرقي (SAMU 01) الصادق بن جمعة .

ويبقى أبرز عنوان في حصيلة 100 يوم عمل لحكومة « الوضوح وإعادة الثقة، وكل ما سجل من إخلالات سيقع البناء عليها من خلال استخلاص الدروس وتجاوز النقائص خلال المرحلة المقبلة سواء في سياسة الحكومة اوفي برامجها للمرحلة القادمة»

إصدار 34 مرسوما في إطار التفويض لمجابهة تداعيات الكورونا

صدر القانون عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 12 أفريل 2020 والمتعلق بالتفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا .

ويتنزّل هذا القانون في إطار مجابهة الظروف الصحّية الخطيرة التي مرّت بها البلاد إبّا ن استلام الحكومة لمهامها في موفّى شهر فيفري 2020، والتي اقتضت إلزام المواطنين بالبقاء في حجر صحي شامل، بما يستوجب في المقابل تأمين المرافق الحيوية، خاصّة من أمن وصحّة وغذاء، وذلك تناغما مع أحكام الفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور، والتي تخوّل لرئيس الحكومة طلب تفويض من مجلس نواب الشعب لإصدار مراسيم في مواضيع معيّنة ولمدّة محدودة .

وإثر صدور القانون المذكور، شرع مجلس الوزراء في النظر في مشاريع المراسيم الرامية إلى مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد19-)، ليبلغ عددها 34 مشروع مرسوم، صدرت جميعها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الرقمنة والرقابة

- المرسوم عدد 1 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 المتعلق بالنشرية الالكترونية للرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبتحديد تاريخ نفاذ النصوص القانونية. ويشمل هذا المرسوم تنظيم ومراجعة مسألة نفاذ النصوص القانونية المنشورة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

- المرسوم عدد 28 المتعلق بنظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية .

- المرسوم عدد 15 لسنة 2020 المؤرخ في 28 أفريل 2020 المتعلق بضبط إجراءات استثنائية لصرف وتجديد صرف الأدوية للعموم خلال فترة الحجر الصحي الشامل وضبط المرسوم تدابير استثنائية لصرف الأدوية للعموم وتجديد صرف الأدوية إذا تعذّر على المريض الحضور بنفسه إلى طبيبه والحصول على وصفة طبية في شكل ورقي أو عند استحالة حصوله على وصفة طبية في شكلها الورقي أو الإلكتروني .

حماية الاجير في علاقة بتعليق العمل

- المرسوم عدد 2 الصادر في 14 أفريل 2020 تعلق بسن أحكام استثنائية وظرفية بخصوص تعليق العمل ببعض أحكام مجلة الشغل وتعليق العمل.

- بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 92 من مجلة الشغل وتعويضها وذلك بالتمديد في أجل تدارك ساعات العمل الضائعة بسبب انقطاع مشترك عن العمل بمؤسسة أو بقسم منها من شهرين إلى 6 أشهر، تعليق العمل بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 117 من مجلة الشغل وتعويضها من خلال إسناد الإجازة السنوية للعملة بعنوان السنة المنقضية أو السنة الجارية .

- المرسوم عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 المتعلق بضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات الازمة وتمكينهم من منحة استثنائية وظرفية .

- المرسوم عدد 4 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 المتعلق بسن إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأجرائها المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي فيروس كورونا، مع إمكانية طلب المؤسسات المتضررة الانتفاع بتأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الثلاثية الثانية لسنة 2020 لمدة ثلاثة أشهر ودون توظيف خطايا تأخير بعنوان هذا التأجيل.

المساهمة الظرفية في ميزانية الدولة

- المرسوم عدد 5 المؤرخ في 14 أفريل 2020 المتعلق باقتطاع يوم عمل بعنوان شهر أفريل لسنة 2020 لفائدة ميزانية الدولة ويهدف إلى إحداث مساهمة ظرفية استثنائية بعنوان سنة 2020 لفائدة ميزانية الدولة بما يساوي مرتب أو أجر أو جراية يوم عمل تقتطع بعنوان شهر أفريل 2020 وتدفع للخزينة حسب نفس الطرق والآجال المتبعة في مادة الخصم من المورد.

الإجراءات الجبائية والمالية

- المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 16 أفريل 2020 المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات انتشار الفيروس :

تأجيل دفع الضريبة على الشركات .

- تعليق العمل بالنسبة للمؤسسات المتضررة بخطايا التأخير في دفع الأداء لمدة 3 أشهر .

- إمكانية المطالبة باسترجاع فائض الأداء المتأتي من الاستغلال المسجل بآخر تصريح .

تمديد آجال خلاص معاليم الجولان .

- تعليق سريان احتساب المعلوم الوحيد التعويضي على النقل .

- تعليق سريان آجال التقادم في مادة استخلاص الديون العمومية المثقلة وتعليق خطايا التأخير في الاستخلاص الموظفة على الديون المثقلة .

- تعليق آجال مضاعفة الخطايا المرورية .

- تمديد أجل إيداع التصاريح الشهرية بالأداءات الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية .

- تعليق آجال التقادم وكافة الآجال المتعلقة بإجراءات المراجعة الجبائية وبالتوظيف الإجباري .

- المرسوم عدد 12 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أفريل 2020 المتعلق بإتمام مجلة الإجراءات الجزائية .

تنظيم سير الاعوان بالمؤسسات والمنشئات

- المرسوم عدد 7 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بضبط أحكام استثنائية تتعلق بالأعوان العموميين وبسير المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية ويضبط أحكاما خصوصية أهمها :

تمكين السلطة التنفيذية من صلاحيات أوسع ومرونة أكبر في التصرف في بعض أوجه المسار المهني لأعوان العموميين من جهة، وضمان استمرارية سير المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية من جهة أخرى .

ضمان حقوق التقاضي وتنظيم مرفق القضاء

- المرسوم عدد 8 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق تعليق سريان الآجال المنصوص عليها بالنصوص القانونية الجاري بها العمل خلال فترة الحجر الصحي الشامل وتعليق الإجراءات التي تعذّر احترامها خلال تلك الفترة الحلّ الأمثل ضمانا لحقوق المتقاضين ولحسن سير مرفق العدالة. ويجري العمل بتعليق الإجراءات والآجال بداية من 11 مارس 2020 ويُستأنف احتساب الآجال بعد شهر من تاريخ نشر أمر حكومي في الغرض .

- المرسوم عدد 12 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أفريل 2020 المتعلق بإتمام مجلة الإجراءات الجزائية. وموضوعه المبدأ الواقع إقراره بالفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية والمتعلق بوجوبية الحضور الشخصي بالجلسة للمظنون فيه الواقع تتبعه من أجل جنحة أو جناية وذلك بإقرار إمكانية اللجوء إلى استعمال الاتصال السمعي البصري المؤقتة للتواصل بين قاعة الجلسة المنتصبة بها المحكمة والفضاء السجني المجهز للغرض .

تنظيم الجولان واستثناءات المنع

- المرسوم عدد 9 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بزجر مخالفة منع الجولان وتحديده والحجر الصحي الشامل والتدابير الخاصة بالأشخاص المصابين أو المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا. وأقر هذا المرسوم تدابير خاصّة اضافيّة للتوقّي من انتشار الإصابة بفيروس كورونا .

حماية الصناعيين والمستهلك والتصدي للاحتكار

- المرسوم عدد 10 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بضبط أحكام خاصة لزجر مخالفة قواعد المنافسة والأسعار. وضبط هذا المرسوم أحكاما خاصة تتعلق بزجر مخالفات قواعد المنافسة والأسعار خلال فترة الحجر الصحي الشامل في ظل تنامي ظاهرة الممارسات الاحتكارية والمخلة بمبدأ شفافية الأسعار، وذلك من خلال التشديد من الإجراءات والعقوبات المقررة صلب القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار .

- المرسوم عدد 11 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 المتعلق بمراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقّي من انتشار الإصابة بفيروس كورونا ويهدف هذا المرسوم إلى تحفيز تصنيع هذه المنتجات محليا وبيعها بأسعار تنافسية .

التدخلات الاستثنائية الظرفية الاجتماعية والاقتصادية

- المرسوم عدد 13 المتعلق بمراجعة الآجال الخاصة بإنجاز الاستثمار والانتفاع بالحوافز والهادف إلى سن أحكام استثنائية ترمي إلى مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار من خلال تعليق الآجال المستوجبة في التصريح بالاستثمار ولإنجاز المشاريع وإجراءات تعليق العمل بأحكام سكوت الإدارة وإجراءات تمديد الآجال للانتفاع بالحوافز .

- المرسوم عدد 14 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أفريل 2020 المتعلق بسن أحكام ظرفية واستثنائية لتعليق الإجراءات والآجال أو تمديدها في مجالي الضمان الاجتماعي والمنافع المسداة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

- المرسوم عدد 16 لسنة 2020 المؤرخ في 8 ماي 2020 المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 5 ماي 2020 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل حاجيات الميزانية لمجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا .

- المرسوم عدد 17 المؤرخ في 12 ماي الماضي المتعلق بالمعرف الوحيد للمواطن. وفي هذا الإطار جاء الأمر الحكومي عدد 312 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط محتوى المعرف الوحيد للمواطن ومواصفاته الفنية وقواعد مسك سجله والتصرف فيه .

- المرسوم عدد 18 المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلق بتمديد آجال إبرام رزنامة خلاص ديون المستغلين لعقارات فلاحية عبر تنقيح الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2020 في اتجاه التمديد في التاريخ الأقصى لإبرام روزنامة خلاص خطايا التأخير المستوجبة على معاليم كراء العقارات الفلاحية الدولية المتسوغة من قبل المستغلين الفلاحيّين إلى غاية 30 جوان 2021 .

- المرسوم عدد 19 المتعلق بضبط أحكام استثنائية تتعلق بتسديد القروض والتمويلات الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لحرفائها، حيث يتم ضبط آجال وإجراءات تسديدها بمقتضى منشور يصدر عن البنك المركزي التونسي. مع التأكيد على أن تأجيل الوفاء بالتزامات المدينين لا ينجر عنه وجوب مراجعة عقود القرض والتمويل وغيرها من الوثائق والسندات المرتبطة بها. بالإضافة إلى تواصل سريان مفعول عقود التأمين والتزامات الضمان المرتبطة بعقود القرض طيلة مدة السداد الإضافية المترتبة عن التأجيل .

- المرسوم عدد 20 المؤرخ في 21 ماي 2020 والذي يضبط أحكام استثنائية تتعلق بإنجاز الصفقات العمومية من خلال لإعفاء من غرامات التأخير بعنوان التأخير في إنجاز الصفقات العمومية والمترتبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي، انقضاء صلوحية الضمانات المالية بمجرد استظهار صاحب الصفقة للبنك بمحضر القبول النهائي أو الوقتي حسب الحالة وذلك في صورة عدم التوصل بمكتوب صادر عن المشتري العمومي يتضمن عدم وفاء صاحب الصفقة بالتزاماته التعاقدية .

- المرسوم عدد 21 المؤرخ في 22 ماي 2020 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 11 ماي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع «مجابهة كوفيد – 19 .

- المرسوم عدد 22 المرسوم المؤرخ في 22 ماي 2020 المتعلق بسن إجراءات إضافية لدعم سيولة المؤسسات المتضررة من

انتشار فيروس كورونا. ويتعلق موضوع المرسوم بسن إجراءات إضافية علاوة على تلك المنصوص عليها بالمرسوم عدد 6 لسنة 2020 وذلك لفائدة المؤسسات بصفة عامة، ومؤسسات قطاع السياحة والصناعات التقليدية وقطاع الإعلام بصفة خاصة .

- المرسوم عدد 23 لسنة 2020 المؤرخ في 26 ماي 2020 المتعلق بضبط أحكام استثنائية تتعلق بوكالات الأسفار التي تضرر نشاطها بسبب انتشار فيروس كورونا تهدف إلى تلافي التداعيات السلبية للجائحة على وكالات الأسفار والعمل على المحافظة على مواطن الشغل بها وحماية مصالح الحرفاء الدائنين .

- المرسوم عدد 24 لسنة 2020 المؤرخ في 28 ماي 2020 المتعلق بتنقيح وإتمام أحكام القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في 1 أفريل 2008 المتعلق بضبط أحكام خاصة بحالات التمديد في عقود اللزمات. ويتعلق موضوع المرسوم بتنقيح وإتمام أحكام القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في 1 أفريل 2008 المتعلق بنظام اللزمات وذلك في اتجاه التوسع في حالات تمديد عقود في اللزمات وآجال ذلك التمديد وضبط الإجراءات المتعلقة به بما يتلاءم مع الظرف الوبائي الاستثنائي المتمثّل في جائحة الكورونا وتداعياته على التوازن المالي لعدّة لزمات .

- المرسوم عدد 25 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27 أفريل 2020 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل البرنامج الإسعافي لدرء الأثار الناجمة عن جائحة كورونا .

- المرسوم عدد 26 المتعلق بتنقيح وإتمام مرسوم رئيس الحكومة عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 والمتعلق بضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقّيا من تفشي فيروس كورونا .

- المرسوم عدد 27 المتعلق بإتمام مرسوم رئيس الحكومة عدد 11 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 والمتعلق بمراجعة الأداءات والمعاليم المستوجبة على منتجات الحماية الفردية ومدخلاتها للتوقّي من انتشار الإصابة بفيروس كورونا .

- المرسوم عدد 29 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 04 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم مجابهة جائحة فيروس «كوفيد19-» عن طريق الإدماج الاجتماعي والتشغيل .

- المرسوم عدد 30 المتعلق بإجراءات لدعم أسس التضامن الوطني ومساندة الأشخاص والمؤسسات تبعا لتداعيات انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 .

- المرسوم عدد 31 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل .

- المرسوم 32 عدد المتعلق بسن إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسّسات والإحاطة بأجرائها المتضرّرين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات التوقّي من تفشي فيروس كورونا كوفيد 19 .

- المرسوم عدد 33 المتعلق بضبط أحكام خاصة لزجر مخالفة قواعد المنافسة والأسعار .

- المرسوم عدد 34 المتعلق بالمبادر الذاتي

نشاط رئيس الحكومة وإدارة الازمة

الاشراف على قيادة الهيئة الوطنية لمجابهة الكورونا وخلق غرفة عمليات وتخصيص لجنة علمية لمتابعة انتشار الوباء أبرز ما اشتغلت عليه الحكومة منذ 27 فيفري حيث اعتبر رئيس الحكومة في اول خطاب له بمناسبة بداية تفشي الوباء يوم 13 مارس **« ان الوضع مازال تحت السيطرة مشددا على أهمية الحجر الصحي الذاتي للحد من انتشار الوباء والعمل على المرور الى المستوى الثالث بالرغم من وجودنا في المستوى الثاني من الوباء »**

المتابعة والمراقبة الشخصية واليومية لنتائج المسجلة في الخصوص ورصد تداعيات الجائحة على الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد شكل محور متابعة دائمة من رئيس الحكومة .

خطابه يوم 20 ماي يؤكد المتابعة والمرافقة إذ يقول أن « **كل المؤشرات والأرقام تؤكد أن مقاربتنا في مواجهة الفيروس ناجحة »**

خطابه يوم 4 جوان « **تُسجل تونس تحسنا في الوضع الوبائي جعلها في مُقدمة دول الجوار في مكافحة كوفيد 19، اذ تقود الدول العربية – الى جانب الأردن- محققة أقل الاصابات والوفايات»**

المجالس الوزارية

تم تخصيص 2 مجالس وزراء و16 مجلسا مضيقا من جملة 21 للنظر في طرق التصدي للتصدي لفيروس كورونا المستجد وللحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الفئات والقطاعات وذالك منذ التصويت على الحكومة .

ملخص نشاط العمل الحكومي من 27 فيفري إلى غاية 05 جوان 2020

	العدد الجملي للمجالس	عدد المجالس التي خصصت لجائحة فيروس كورونا	%
مجلس وزاري مضيق	21	16	76.1 %
جلسة عمل وزارية	8	6	75 %
مجلس وزاري	2	2	100 %
العدد الجملي	31	24	77.4 %

وكما هو مبين بالجدول أعلاه خصص 100% من المجالس الوزراء لمتابعة وضع البلاد من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية بعد تفشي الفيروس تم خلالها :

المصادقة على 08 مشاريع قوانين، من بينهما خاصة القانون عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 12 أفريل 2020 والمتعلق بالتفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا كوفيد 19

مشروع قانون يتعلق بتنقيح أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية

مشاريع المراسيم الرامية إلى مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا فيما نظر 76% من الجالس الوزارية المضيقة في

معالجة القضايا المتعلقة بجائحة الكورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية حيث تم :

النظر في الاستراتيجية الوطنية للحجر الصحي المُوجّه

متابعة الإجراءات المعلنة في إطار الخطة الوطنية للتوقّي من إنتشار الفيروس

وضع المخطط الاستشرافي لمجابهة الفيروس

متابعة الوضع الأمني على حدودنا الشرقية والاطلاع على تطور الحالة الوبائية الحالية في تونس

البعد التشاركي والتشاوري سياسة حكومة الائتلاف الحكومي

تم توسيع دائرة التشاور لإدارة الازمة دون اقصاء لطرف من خلال تعدد لقاءات رئيس الحكومة مع المنظمات الوطنية والهيئات الوطنية والدستورية و المستقلة و الأحزاب

تركيز لجان التفكير: حرص رئيس الحكومة على الاستئناس بمقترحات النخبة من مفكرين وباحثين في الشأن الديني و المالي و الاقتصادي.. لوضع سياسات حكومية قادرة على مجابهة الجائحة بأقل خسائر ممكنة

الزيارات الميدانية

عدد محدود من الزيارات الميدانية احتراما للإجراءات الصحية الصارمة وإقرار الية التباعد الاجتماعي سرعان ما تغيير نسقه مع دخول مرحلة الحجر الصحي الموجه حيث أدى رئيس الحكومة عدد من الزيارات

زيارة إلى منتزه المروج أذن خلالها بإعادة تأهيل المنتزه بكلفة 03 مليون دينار

زيارة إلى مركز رعاية المسنين بسوسة لمعايدة المقيمين به بمناسبة عيد الفطر المبارك

مأدبة إفطار بمقر الادارة العامة للدرس الوطني بالعوينة تكريما لعائلات شهداء وجرحى العمليات الإرهابية من مختلف الأسلاك العسكرية والأمنية والديوانة

زيارة إلى الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بالكباريه عاين خلالها سير العمل داخل الوحدة وطريقة تنظيم توزيع الإعانات والمساعدات الاجتماعية على مستحقيها.

زيارة تفقدية إلى سوق الجملة ببئر القصعة من ولاية بن عروس للوقوف على مدى الالتزام بالإجراءات الصحية والوقائية وعلى مؤشرات أسعار مختلف المنتوجات

افتتاح المعرض الافتراضي الوطني للعلوم والتكنولوجيا والإبداع للتصدي لوباء الكورونا بالقطب التكنولوجي الغزالة بولاية أريانة

زيارة إلى المستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس اطلع خلالها على ظروف العمل بقسم الأمراض الصدرية والحساسية والذي خُصّص لإيواء المرضى بفيروس الكورونا

زيارة تفقد لمقر الصيدلية المركزية ببن عروس في إطار متابعة سير هذا المرفق الحيوي ومزيد الحرص على تأمين تزويد القطاع الصحي العام والخاص بالمستلزمات الطبية والوقائية

زيارة إلى قسم المساعدة الطبية الاستعجالية للشمال الشرقي حيث عاين ظروف العمل (SAMU 01) الصادق بن جمعة داخل المركز وإطّلاع على قاعة استقبال المكالمات على الرقم 190 والمخصّصة للإجابة عن استفسارات المواطنين المتعلقة بفيروس كورونا المستجد

زيارة الى المجمع النسائي للتنمية في قطاع الفلاحة «سواعد مرناق ببرج السوقي» بمنطقة برج السوقي بمعتمدية مرناق من ولاية بن عروس

[redacted]

إدارة الأزمة وأدوات السيطرة على فيروس الكورونا

«صحة التونسيات و التونسيين أولوية مطلقة»

(خطاب يوم 14 جوان 2020)

2 مارس 2020 تاريخ اول إصابة بفيروس كورونا في تونس لمواطن أصيل ولاية قفصة عائد من إيطاليا وضع الحكومة امام ازمة محلية تطلبت اخذ اجراءات استباقية أساسها صحة المواطن والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوضع الوبائي مرحلة تعهدت خلالها الحكومة «بإصلاحات جادة للقطاع الصحي من خلال إعادة رسم الأولويات وايلاء المنظومة الصحية برنامج دعم خاص

تركيز هياكل تنسيق ومتابعة وقاعة عمليات لإدارة الازمة

- إطلاق الهيئة الوطنية لمجابهة الكورونا

ولتدعيم جهود اللجنة الصحية و بقرار من رئيس الحكومة السيد الياس الفخفاخ يوم 25 مارس 2020 اطلقت اعمال الهيئة الوطنية لمجابهة الكورونا كهيكل تنسيقي يتفاعل مع كل مؤسسات الدولة ذات العلاقة

- احداث اللجنة العلمية لمجابهة كورونا

تكونت لجنة علمية قارة صلب وزارة الصحة لمتابعة انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث تم إقرار :

الاستراتيجية الوطنية للترصد والتوقي من هذه الجائحة

،الخطة الوطنية للتصدي لفيروس كورونا الجديد

- احداث صندوق 1818

احداث صندوق لجمع التبرعات والاسهام في مكافحة انتشار الفيروس، حتى يساهم في تخفيف آثار الجائحة وخصصت كل مداخيله لمجابهة الوباء وإطلاق اصلاح المنظومة الصحية

تحديد الإجراءات وتعبئة الموارد لدعم وزارة الصحة

- مرحلة الاستباق

و بدأت يوم 27 فيفري 2020

وضع كل الإمكانيات المادية والتجهيزات والوسائل اللازمة للتصدي لفيروس كورونا

الترخيص لوزارة الصحة في اعتماد إجراءات مرنة بخصوص شراء المستلزمات الطبية ووسائل الحماية الفردية اللازمة

تكثيف البرامج الاتصالية والتوعية قصد دعم التثقيف الصحي فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية إضافة إلى طمأنة المواطنين وتفادي حالات الخوف المفرط

يوم 12 مارس 2020

غلق الحدود البحرية بصفة كلية مع الاقتصار على رحلة جوية يومية واحدة تجاه السوق الفرنسية

غلق الحدود الجوية بصفة كلية بالنسبة لإيطاليا والتقليص من حجم الرحلات على أسواق كل من مصر وإسبانيا وألمانيا في حدود رحلة واحدة في الأسبوع

إلغاء كلّ التظاهرات الثقافية والعروض في القاعات المغلقة

غلق المقاهي ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال

فرض الحجر الصحي على كل الوافدين من البلدان الموبوءة والحجر الذاتي على كل مشتبه في إصابته بفيروس كورونا

تعليق كلي للأنشطة الجماعية الرياضية

منع التجمعات على غرار الأسواق الأسبوعية والحمامات والحفلات

إقرار العمل بنظام الحصة الواحدة

اعتماد المرونة في منح العطل للأعوان العموميين الذين يعانون من أمراض مزمنة والحوامل

تعليق أداء صلاة الجماعة - إغلاق جميع رياض الأطفال والمحاضن المدرسية والمدارس الخاصة والأجنبية

مرحلة الحجر الصحي الشامل

و بدأت يوم 20 مارس 2020

وعلى إثر اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2020 وإقرار السيد رئيس الجمهورية للحجر الصحي العام بالبلاد، بادرت الحكومة بوضع التدابير العملية والإدارية لتنفيذ مقتضيات القرار

انطلاق العمل بالحجر الصحي العام ابتداء من يوم الأحد 22 مارس إلى غاية 4 أفريل 2020، ويستثنى من ذلك العاملون في المجالات الحيوية مثل الغذاء والصحة والإدارة والقضاء والطاقة والأمن والماء والنقل والاتصالات والاعلام والنظافة والأنشطة الصناعية الحيوية

- **الإجراءات الرقابية**

وحرصا على منع تفشي انتشار الفيروس على كامل التراب التونسي، أقرت الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 8 أفريل 2020 جملة من الإجراءات من بينها

منع التنقلات بين الولايات وعزل المناطق التي تعلنها وزارة الصحة مناطق موبوءة

مزيد تنظيم عملية إسناد تراخيص الجولان وإقرار خطايا مالية للذين يخالفون إجراءات الحجر الصحي

وضع كل الإمكانيات والوسائل بهدف تصنيع الكمامات الطبية الواقية بالكميات اللازمة وترويجها بالسوق الداخلية

وتمهيدا للمرور من مرحلة الحجر الصحي الشامل إلى مرحلة الحجر الصحي الموجه، أقرت الحكومة رغم خطورة الوضع الصحي بالبلاد وما يقتضيه من الصرامة في تطبيق إجراءات الحجر الصحي العام والتقيد بضوابطه، ضرورة العودة التدريجية لبعض القطاعات للعمل

- **مرحلة الحجر الصحي الموجه**

وللغرض، أقر المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 13 أفريل 2020، بعد تقييم الوضع الصحي بالبلاد ما يلي :

تكوين فرق عمل مصغرة تحت إشراف السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمشاريع الوطنية الكبرى يضم كافة المتدخلين لإعداد تصور بخصوص الحجر الصحي الموجه وآجاله وشروطه في مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المعنية

الاستراتيجية الوطنية للحجر الصحي الموجه

تطور الحالة الوبائية بالبلاد واحترام والالتزام بالبرتوكول الصحي شروط أساسية لعودة قطاعات دون الأخرى لسالف نشاطها فلابد من تحقيق المعادلة بين الحد من إنتشار الفيروس وضمان العودة التدريجية للقطاعات الحيوية وللحركة الاقتصادية بالبلاد

- **المرحلة الأولى من ٤ إلى ٢٤ ماي**

عودة 50 % من نشاط الإدارة والصناعة والخدمات والاشغال العامة وأشغال البناء

السماح للمهن الحرة بالعودة للنشاط بنسبة 100%

- **المرحلة الثانية من الحجر الصحي العام الموجه من 26 ماي إلى 6 جوان**

المرور إلى العمل بنسبة 75 % للوظيفة العمومية والتجارة والصناعة والخدمات والبناء

إلغاء نظام التناوب للمهن والحرف وتمكين المقاهي والمطاعم والمشارب من تقديم وجبات محمولة إنطلاقا من 26 ماي 2020

- **المرحلة الثالثة ابتداء من 6 إلى 14 جوان**

استئناف كلي لأنشطة الإدارة والخدمات والصناعة والأشغال العامة والبناء وفتح التنقل بين المدن وإلغاء التراخيص

فتح قاعات الأفراح واستئناف الأنشطة الرياضية بداية من 8 جوان دون حضور الجمهور مع الالتزام باحترام أدلة وضوابط الوقاية التي تم إعدادها للغرض20 مارس 2020

[redacted]

الإجراءات الاجتماعية للحد من تداعيات الازمة

« رصدنا 550 مليون دينار إضافية كإعانات إجتماعية لفائدة الفئات الهشة وفاقدي السند وضعاف الحال»

(رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ
في 14 جوان 2020)

تم عقد عدد هام من المجالس الوزارية و جلسات العمل للتصدي لفيروس كورونا المستجد وللحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الفئات والقطاعات. وضمن تصور واضح ومبوب استراتيجية وطنية لمجابهة تداعيات هذه الجائحة تقرر عدد من الإجراءات الاجتماعية بوبت كالاتي :

المساعدات الاستثنائية المالية والعينية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل وللأجانب بتونس ومع جمع التبرعات

الإحاطة بالأجراء والمؤسسات المتضررة Help entreprise Batinah

مرافقة التونسيين بالخارج

المساعدات الاستثنائية المالية والعينية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل وللأجانب بتونس و جمع التبرعات

رصد الاعتمادات المالية

تخصيص مساعدات نقدية استثنائية لفائدة العائلات الهشة والمعوزة ومحدودة الدخل قدرها 150 مليون دينار في إطار خط تمويل إضافي غير مدرج بميزانية الدولة لسنة 2020.

فتح خط تمويل على مستوى ميزانية الدولة خصص لوزارة الشؤون الاجتماعية باعتماد 300 مليون دينار في إطار خط تمويل إضافي غير مدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020

- قسمت هذه الاعتمادات في شكل مساعدات مالية استثنائية وتوزعت الدفعة الأولى على :

منحة بقيمة 200 د

تم رصد 76.400 ألف دينار لفائدة 382 عائلة متكلفة بأشخاص ذوي إعاقة دون سند عائلي

تم رصد 22.200الف دينار لفائدة 111 عائلة متكفلة بكبار السن الفاقدين للسند العائلي

تم رصد 57.200 ألف دينار لفائدة 286 عائلة متكفلة بأشخاص ذوي إعاقة دون سند عائلي

تم رصد 94 مليون دينار لفائدة 470 ألف عائلة محدودة الدخل

منحة بقيمة 50د

تم رصد 13 مليون دينار لفائدة 260 ألف عائلة معوزة

- قسمت هذه الاعتمادات في شكل مساعدات مالية استثنائية وتوزعت الدفعة الثانية على :

انتفعت 386 عائلة متكفلة بأطفال دون سند عائلي بمنحة تقدر بـ 200د

انتفعت 111 عائلة متكفلة بكبار السن الفاقدين للسند العائلي بمنحة تقدر بـ 200د

انتفع 140 ألف متقاعد بجراية اقل من 180د بـ 100د كمنحة إضافية

انتفعت 286 عائلة متكفلة بأشخاص ذوي إعاقة دون سند عائلي بمنحة تقدر بـ 200د

انتفعت 260 الف عائلة معوزة تحصلت على منحة 180د في شهر افريل و60 د منحة رمضان

انتفعت 260 ألف عائلة معوزة بـ 180د في شهر افريل و60 د منحة عيد الفطر

الاعتمادات العينية

تمت عملية قبول وتجميع المساعدات في إطار اعمال لجنة وطنية ولجان محلية بنسق تشاركي يضمن الشفافية حيث فتح مجال التعاون مع 296 مؤسسة قبول و27 مؤسسة فرز واستفادت من هذه المساعدات كل من هو منطوي تحت

البرنامج الوطني الخاص بمساعدة العائلات المتضررة من التداعيات الاجتماعية للتوقي من فيروس كورونا :

تخصيص 104000 طرد بقيمة جمليه تقدر ب6مليون دينار لفائدة 94418 عائلة برنامج الحملة الوطنية لجمع التبرعات العينية

انتفعت 58756 عائلة الى غاية 12 ماي ب 87000 مساعدة المجهود الجهوي والمحلي للتضامن

تم توزيع 60071 مساعدة عينية بجميع الجهات وذلك الى غاية 14 ماي 2020

المساعدات المقدمة الى اللاجئين وطالبي اللجوء بالتعاون من المنظمات الدولية :

إقرار جملة من الإجراءات لفائدة الأجانب بتونس إثر جلسة عمل وزارية بتاريخ 07 افريل 2020 :

تمكين 700لاجئا من مساعدة عينية

تمكين ما يزيد عن 250 لاجئا من مساعدة نقدية بقيمة 200د

تمكين 250 طالب فلسطيني من طرود غذائية

تعليق احتساب الآجال القانونية للإقامة بتونس ابتداء من غرة مارس 2020 والى غاية انقضاء الموجب على المستوى الوطني والبلدان الاصلية للمقيمين

تعليق احتساب اجال انقضاء تأشيرة الدخول للبلاد التونسية

دعوة مالكي العقارات الى تأجيل خلاص معاليم الكراء المستوجبة لشهري افريل وماي

الإحاطة بالأجراء والمؤسسات المتضررة

سنّ إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأجرائها المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي «فيروس كورونا».

تشريعيا :

تم سن 3 مراسيم للإحاطة بالأجراء والمؤسسات المتضررة

مرسوم عدد 2 لسنة 2020 مؤرخ في 14 افريل 2020 يتعلق بسن احكام استثنائية وظرفية بخصوص تعليق العمل ببعض احكام مجلة الشغل

مرسوم عدد 3 لسنة 2020 مؤرخ في 14 افريل 2020 يتعلق بضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجزة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من تفشي فيروس كورونا

مرسوم عدد 4 لسنة 2020 مؤرخ في 14 افريل 2020 يتعلق بسن إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والاحاطة بأجرائها المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توقيا من فيروس كورونا

اجرائيا

- تم تصميم منصة Helpentreprise.social.tn

والوقوف على الصعوبات والاشكاليات

سجلت بالمنصة 11989 مؤسسة تمت الموافقة على 8826

سجل بها 322249 اجير تمت الموافقة 114920 عامل

مع دخول مرحلة إجلاء التونسيين في الخارج مرحلتها الثانية، تونس تنجح في تأمين عودة أكثر من 24 ألف مواطن من مختلف بقاع العالم

تم تمتيع 213 ألف اجير بمنحة 200 دينار عن طريق منصة HelpEntrprise

تنظيم 274 رحلة اجلاء وتأمين عودة 24.812 مواطنا: (17.802) جوا و(7.010) برا - تمّ ايوائهم في فضاءات مهيأة وخاصة بالحجر الصحي على نفقة الدولة

- تم تصميم منصة Batinda.gov

سجل بالمنصة 220 ألف صاحب الباتيندة

تخصيص اعتمادات اضافية لبعثاتنا في الخارج قدرت بـمليون دينار في إطار المساعدات الموجهة للتونسيين الذين يواجهون وضعيات مادية واجتماعية صعبة

تمت إضافة أصحاب البطاقات المهنية الذين سجلوا بالمنصة

أولت الحكومة اهتماما خاصا بالطلبة التونسيين وأمنت بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية بالتنسيق مع البعثات الجامعية في الخارج التواصل المستمر معهم والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لوضعياتهم

الف صاحب باتيندة تمتع بمنحة 200 دينار الى غاية 22 ماي 2020 336

تم الانطلاق في صرف المساعدات على المستحقين وعلى دفعات بداية من يوم الاثنين 04 ماي 2020

اللإحاطة بالتونسيين بالخارج

سعت الدولة التونسية ومنذ 21 مارس الى حدود 29 ماي وبحرص سياسي في أعلى مستوى من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، إلى تكثيف الاحاطة بالجالية التونسية المقيمة في الخارج ومضاعفة الجهود لتأمين عودة آلاف التونسيين العالقين من غير المقيمين ومن الطلبة ومن المقيمين الذين فقدوا مورد رزقهم وانتهت عقود تشغيلهم في عديد دول العالم فتقرر

الاذن لديوان التونسيين بالخارج بتخصيص اعتمادات إضافية تصرف لفائدة الوضعيات الهشة من التونسيين المقيمين بالخارج وتقدر بـ400.00 الف دينار

متابعة شبكة الملحقين الاجتماعيين لأوضاع التونسيين بالخارج

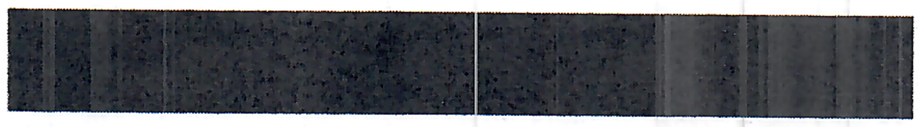

الإجراءات الاقتصادية

دعما للجهود المبذولة في مقاومة فيروس كورونا والحدّ من تداعياته الاجتماعيّة والاقتصادية وبغاية المحافظة على مواطن الشغل وموارد الرزق وعلى ديمومة المؤسسة الاقتصاديّة، تمّ اتخاذ قرابة الـ 23 قرار اجراء ذو طابع مالي وجبائي يهدف إلى معاضدة المؤسسات المتضرّرة ودعمها

وتتمثّل هذه الإجراءات فيما يلي :

تأجيل إيداع التصاريح المتعلقة بالضريبة على الشركات إلى موفي ماي 2020 باستثناء الشركات الخاضعة لنسبة 35 % من الضريبة على الشركات

تعليق كل عمليات المراقبة وكافة الآجال المرتبطة بإجراءات المراجعة الجبائيّة وآجال الاعتراضات إلى موفي شهر ماي

تمكين كل المؤسسات من استرجاع فائض الأداء في آجال قصيرة من خلال التسريع في وتيرة انعقاد لجنة النظر في مطالب الاسترجاع بالمرور إلى وتيرة أسبوعية عوضا عن مرتين في الشهر على أن يتمّ الخلاص في أجل لا يتعدّى الشهر

تفعيل دور اللجنة الوطنية واللجان الجهويّة للمصالحة.

بالنسبة للمؤسسات الأكثر تضررا

إنشاء خلية إحاطة ودعم على مستوى رئاسة الحكومة تعنى بالمؤسسات الأكثر تضررا من تداعيات وباء الكورونا وتعمل على المحافظة على مواطن الشغل وضمان حقوق العاملين بها

تمكين المؤسسات المتضرّرة من جدولة ديونها الجبائية على مدة تصل إلى 7 سنوات

تمكين هذه المؤسسات المتضررة من تعليق العمل بخطايا التأخير في دفع الأداء لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من غرة أفريل إلى 30 جوان 2020

تيسير إجراءات استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتّي من الاستغلال دون اشتراط استرساله Crédit TVA ،لمدّة 6 أشهر على أن يتمّ الخلاص في أجل لا يتجاوز الشهر

تمكين هذه المؤسسات المتضررة من الحصول بصفة استثنائية على شهائد توقيف العمل بالأداءات و المعاليم وغيرها من الشهائد الجبائية بصفة حينية دون الإدلاء بالوثائق اللازمة شريطة التعهد بتقديمها لاحقا

بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا

تمّ إحداث آلية لضمان قروض جديدة للتصرف والاستغلال والصيانة مسندة من قبل البنوك إلى غاية 31 ديسمبر 2020 تسدد على مدة 7 سنوات منها سنتي إمهال. وقد حدد مبلغ هذه القروض الجديدة بـ 500 مليون دينار بالنسبة للقطاع السياحي بكل مكوناته من مؤسسات سياحية ووكالات الأسفار صنف1 ومطاعم سياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية فضلا عن قطاع النقل والقطاع الثقافي وغيرها من القطاعات المتضرّرة الأخرى

بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

تخصيص اعتماد إضافي بمبلغ 300 مليون دينار لتدعيم موارد خطّ دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة

تفعيل إجراءات الانتفاع بامتياز تكفل الدّولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدّل نسبة الفائدة بالسوق النقديّة في حدود 3 نقاط لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

كما سيتم تفعيل إجراءات عامّة لدعم كل القطاعات عبر إحداث صناديق استثمارية لدعم الهيكلة الماليّة للمؤسسات

احداث صندوق استثماري بمبلغ 500 مليون دينار (منها 100 مليون دينار اكتتاب أولي) بمبادرة من صندوق الودائع والأمانات يهدف إلى تمويل الشركات خاصة الاستراتيجية منها (CDC) (quasi-equity) باستعمال أدوات شبيهة بالأموال الذاتية لتدعيم الموارد الدائمة للشركات التي تحافظ على مواطن الشغل

إحداث صندوق استثمار بمبلغ 100 مليون دينار بمبادرة من صندوق الودائع والأمانات يخصص حصريا لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الناشطة (Fonds relais) في المجالات الاستراتيجية والتي تمرّ بصعوبات

بالنسبة للقطاع الصحي العمومي

إحداث آلية استثمار بمبلغ 100 مليون دينار بمبادرة من صندوق الودائع والأمانات لتمويل اقتناء المعدات للمستشفيات والمؤسسات الصحية العمومية

بالنسبة إلى المؤسسات الناشطة في قطاع بيع الأدوية بالتفصيل والجملة إعفاؤها من الأداء على القيمة المضافة

بالنسبة للشركات المصدرة كليا

السماح للشركات المصدّرة كليا والناشطة في قطاعات الصناعات الغذائية والصحية بالترفيع في نسبة التسويق في السوق المحلية من 30% إلى 100 % خلال سنة 2020

السماح للشركات المصدرة كليا الأخرى بالترفيع في نسبة التسويق في السوق المحلية من 30% إلى 50 % خلال سنة 2020

كما سيتم اتخاذ إجراءات إضافيّة أخرى

إحداث صندوق لدفع القطاع الثقافي ومساعدة المؤسسات والمشاريع الفاعلة في هذا المجال على مجابهة الصعوبات التي لحقتها بسبب إلغاء العروض والتظاهرات الثقافية

بالنسبة إلى كل المؤسسات، تمكينها من إعادة تقييم العقارات المبنية وغير المبنية التي تتضمنها موازناتها حسب قيمتها الحقيقية مع إعفاء القيمة الزائدة المتأتية من إعادة التقييم شريطة عدم التفويت فيها

تمديد أجل خلاص معاليم الجولان للسيارات إلى موفى أفريل 2020

إقرار عفو على المخالفات الديوانية يقضي بتمكين المؤسّسات الصناعيّة المحكوم ضدّها في قضايا ديوانية أو المرفوع ضدّها محاضر ديوانيّة قبل 20 مارس 2020 من الاقتصار على دفع خطيّة بـ10 % من مبلغ الخطايا المستوجبة مقابل دفع الأداءات والمعاليم المستوجبة

بالنسبة إلى المؤسسات المبرمة لصفقات عمومية والتي3 تعطل إنجازها نتيجة فيروس الكورونا، إعفاؤها من خطايا التأخير لمدة تصل إلى 6 أشهر

وتأتي هذه الإجراءات كتتمّة لما تمّ اتخاذه على مستوى البنك المركزي من التخفيض في نسبة الفائدة المديريّة بـ 100 نقطة وإمكانية تأجيل سداد قروض عدد من المؤسسات لمدّة 6 أشهر بمبادرة من الجمعيّة المهنيّة للبنوك والمؤسسات الماليّة التونسيّة

علاقة الحكومة بالبرلمان

تتنزل العلاقة بين الحكومة والبرلمان في إطار احكام الدستور

وتتحد هذه العلاقة في إطار اشغال الجلسات العامة والجلسات الرقابية وجلسات خلية الازمة، وقد خصصت الجلسة العامة الأولى لمنح الثقة لرئيس الحكومة السيد الياس الفخفاخ يوم 25 فيفري 2020

ومع دخول تونس كسائر بلدان العالم في مرحلة التصدي لجائحة كورونا تقدمت الحكومة يوم 04 افريل 2020 لعرض مشروع القانون عدد 30-2020 المتعلق بالتفويض الى رئيس الحكومة في اصدار المراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا

ضمن هذا السياق تتنزل :

الجلسات العامة الرقابية

خضع أعضاء الحكومة خلال مائة يوم عمل للسلطة الرقابية والتشريعية لمجلس نواب الشعب وشملت الرقابة السيد رئيس الحكومة و6 وزراء (وزير الداخلية، وزير الصحة وزير التجارة، وزير الشؤون الاجتماعية، وزير المالية وزير العدل

الجلسات العامة التشريعية

رئيس الحكومة

16 وزيرا تقدم بمبادرة تشريعية

الجلسات العامة

خصصت جلستين عامتين لويزري المالية و الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

جلسات الاستماع

جوان 2020 الاستماع إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول رؤية الوزارة بخصوص تشغيل العاطلين عن العمل وحول موضوع العودة الجامعية

وزير المالية حول مشروع القانون الجماعي -يوم الأربعاء 10 جوان 2020 الاستماع إلى وزير المالية حول مشروع القانون المتعلق بإصدار مجلة مؤسسات الاستثمار الجماعي

يوم الأربعاء 10 جوان 2020 جلسة استماع إلى وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلّف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد حول مآل مشروع القانون المتعلق بحوكمة المساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية عدد 81/2019

جلسات خلية الازمة

اجراء حوار مع السيد وزير الداخلية يوم الاربعاء22 افريل حول تداعيات فيروس كرونا وحوار مع وزير الدولة المكلف بالنقل واللوجستيك ووزير الخارجية حول التونسيين بالخارج

اجراء حوار مع السيد الشؤون المحلية ووزير التجارة ووزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحكومة

ومكافحة الفساد وذلك للنظر في تداعيات الجائحة على القطاعات الراجعة لهم بالنظر

ملاحظة : اندرجت الجلستين ضمن الاحكام الاستثنائية المصادقة عليها في الجلسة العامة ليوم 26 مارس 2020

والتي بمقتضاها تفوض خلية الازمة بمجلس نواب الشعب لتتولى المهمة الرقابية تجاه الحكومة في أيام انعقاد الجلسات